

وزارة التجارة والصناعة
قطاع تنمية صادرات المشروعات
الصغيرة والمتوسطة

ملتقى

المشروعات الصغيرة والمتوسطة
نشرة إقتصادية شهرية

العدد الرابع والأربعون

ابريل ٢٠٠٩



ملتقى المشروعات الصغيرة والمتوسطة

نشرة اقتصادية شهرية

العدد الرابع والأربعون إبريل ٢٠٠٩

الموقع الإلكتروني : www.mit.gov.eg
البريد الإلكتروني : sme@mit.gov.eg

الصفحة

داخل العدد

أولا : المرصد الاقتصادي

النشرة تصدر بإشراف:

الأستاذ / محمد إبراهيم محمد
رئيس الإدارة المركزية لبرامج
دعم القدرة التنافسية للمشروعات
الصغيرة والمتوسطة

١. تقارير محلية
٢. تقارير عالمية
٣. مؤشرات محلية
٤. أخبار محلية
٥. أخبار عالمية

الأستاذ / عبده سعد ز غول
رئيس الإدارة المركزية لسياسات
تنمية القدرات التصديرية
للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

١٢

ثانيا : أخبار المشروعات الصغيرة ١٣

الأستاذة/ عزيزة الخياط

مدير عام الإدارة العامة
لدعم القدرة التنافسية

٢١

ثالثا : دراسة العدد ٢١

مديرا التحرير

عائدة عزت

أمال شحاتة

فريق العمل :

عماد سالم

حسام إبراهيم

ليلى أحمد

٣١

رابعا : افكار ودراسات جدوى ٣١

٣٣

خامسا : معلومة تهكم ٣٣

العنوان : القاهرة - مدينة نصر - امتداد رمسيس
أبراج المالية - برج رقم (٦) الدور الرابع
ت : ٢٣٤٢١٠١٦ فاكس : ٢٣٤٢٠٨٨٢



أولاً: المرصد الإقتصادي خلال الشهر



(١) تقارير محلية :

أ / _____ / :

■ %

. %

%

%

/

%

()

%

%

%

%

■ . % /

■ . %

■ . %

■ . %

■ . %

ب - أصدر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء تقريراً بشأن الأداء الإقتصادي والإجتماعي يوضح فيه ما يلي :



■ . %

■ . %

■ . %

■ . %

■ . %

■ . %

■ . %

ج - كشف التقرير الدوري لغرفة تجارة القاهرة ديسمبر ٢٠٠٨ والصادر من قطاع الشعب



■ . % (/)

■ . % (/)

ز- كشف تقرير لوزارة التجارة والصناعة عن الآتى:

يوضح الجدول (١) ما يلى :

()

العــــــــــــــــام	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	نسبة تغطية الصادرات للواردات %
٢٠٠٤	٤٧,٦٧٩	٧٩,٧١٨	٥٩,٨
٢٠٠٥	٦١,٦٢٤	١١٤,٦٨٧	٥٣,٧
٢٠٠٦	٧٨,٨٦٣	١١٨,٣٧٣	٦٦,٦
٢٠٠٧	٩١,٢٥٦	١٥٢,٥٨٧	٥٩,٨
٢٠٠٨	١٤٣,٠٢٩	٢٨٧,٧٦٧	٤٩,٧

//

-

:

()

٢٠٠٨-٢٠٠٧	٢٠٠٧-٢٠٠٦	-٢٠٠٥ ٢٠٠٦	٢٠٠٥-٢٠٠٤	السنة المالية
٢٠,١٠٥	١٧,١٥٥	١٤,٩٥٩	١٣,٥٥١	الصناعات التحويلية
١٨,١٥٥	١٥,٦١٥	١٠,٦٤٤	٩,٣٠٢	الصناعات الإستخراجية

//

-

:

()

•

. %

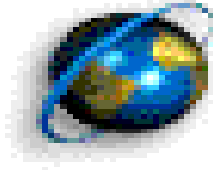
%

.		
.	.	
.		
.		
.	.	

//

-

:



(٢) تقارير عالمية


. كشف تقرير لكتب التمثيل التجارى المصرى بواشنطن عن الآتى :

% .	GSP	▪
%	%	▪
	. %	▪
	%	▪
	%	▪

كما كشف التقرير عن أسباب عدم إستفادة مصر من هذا النظام ومنها :

. %	▪
	▪
	▪

٢ . أكد التقرير السنوى العالمى لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمنتدى الإقتصادى

العالمى أن : 

•

•

•

١) مؤشرات محلية :

%	الفترة المقارنة		
	يناير ٢٠٠٩	فبراير ٢٠٠٩	
(٠.٧)	٤٥.٠	٤٤.٧	نسبة الإلتزام لقطاع الأعمال الخاص
٠.٥	٣٧.٥	٣٧.٧	نسبة صافي المطلوبات من الحكومة لإجمالي الإلتزام
(٠.٢)	٨٣.٦	٨٣.٤	نسبة القروض
(٥.٦)	١٤.٣	١٣.٥	معدل التضخم

() -

/

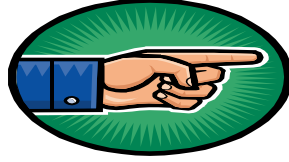
/

نسبة التغير %	الفترة المقارنة		المؤشر
	الربع الثاني من عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧	الربع الثاني من عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨	
(٢٣.٠)	٥٤.٠	٤١.٦	الصادرات السلعية الى الواردات السلعية
٠.٤	٢٢٣.٣	٢٢٤.٢	المتحصلات الخدمية الى المدفوعات الخدمية
٢.٧	٣.٧	٣.٨	العجز في الميزان التجاري بالنسبة للنتائج المحلي الاجمالي
(٦.٠)	٣.٠	١.٢	الاستثمار الأجنبي المباشر "صافي" بالنسبة للنتائج المحلي الاجمالي

() -

نسبة التغير %	فبراير ٢٠٠٩	مارس ٢٠٠٩	صافي الاحتياطيات الدولية بالمليون دولار
(.)	.	.	
-	.	.	

() -



أخبار محلية

- ألقى

- قرر

- في ظل
)

(

- أوضح

- أكد

%

%

-
-
.
.
- أكد

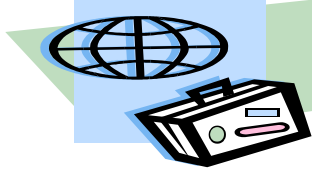
.
.
- التقى

.
.
%

%

%

.
.
()



أخبار عالمية :

مجموعة العشرين تمثل ٩٠٪ من الإقتصاد العالمى

•) - -)

- - - -

(

(



ثالثا: أخبار المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

- تم التوقيع

- صرح

- _____ :

- ساهم الصندوق

_____ :

(

%

- أعلن رئيس

(

%

(

%

% %

%

%

(

وتوقع التقرير آثاراً سلبية على
المشروعات الصغيرة تتمثل في الآتي :

- صرح

ولمواجهة هذه الأزمة تقوم الحكومة
بالآتي :

■

(%)

.)

%

■

-أكدت لجنة

)

(

- تبني

- وقع

- قام

- أصدر

-

- أكد

- أكد التقرير

- حددت لجنة

%

- أعلن وزير

_____:

%

- أعلن المدير

- وافق

- نظمت

- أعلن

" "

- إفتح

)

"

- اختتم

- أكد

- أكد

%

" "

%

" "

- وافق

" "

- أعلن /

- أعلن

- أوصت

%

- أكد

بروتوكولات واتفاقيات :

_____)
%

- تم توقيع

(

(

(

-

- وقع

- تم إطلاق

- ناقش



تأثير الأزمة المالية العالمية على الصادرات المصرية

مقدمة :

يمر الاقتصاد العالمي منذ أغسطس ٢٠٠٧ بأزمة مالية غير مسبوقة، نتجت عن مشكلة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تسببت فيها القروض العقارية الرديئة، ومنذ ذلك التاريخ والأزمة تتمدد وتتفاقم وتضرب بأطنابها في جنبات الاقتصاد العالمي، وذلك رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها البنوك المركزية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وفي دول آسيا، ورغم مساندة الدول النامية والدول النفطية للمؤسسات المالية للخروج من الأزمة.

ولأن هذه الأزمة لم تتجاوب بشكل كبير مع جهود التغلب عليها، بدأ الحديث عن احتمالات دخول الاقتصاد الأمريكي ومن ثم الاقتصاد العالمي في مرحلة من الركود أو الكساد، حيث التباطؤ في معدلات النمو، والتراجع في فرص العمل. خاصة وأن هذه الأزمة تعتبر أزمة مختلفة عن سابقتها من الأزمات الكثيرة التي مر بها الاقتصاد العالمي، حيث أنها ليست ناجمة عن ارتفاع سعر الفائدة وإنما ناجمة عن تراجع الطلب خاصة على قطاع العقارات، وانتشار الديون المعدومة التي أدت إلى انهيار عدد كبير من المؤسسات المالية والعقارية حول العالم. كما أنها أزمة مركبة لأنها مصحوبة بارتفاع غير مسبوق في أسعار النفط العالمية، وارتفاع في معدلات التضخم وأسعار الغذاء العالمية، ولذلك تتفاوت التوقعات بشأن السيناريوهات المستقبلية لهذه الأزمة. ولأن هذه الأزمة ما زالت تتفاعل في جنبات الاقتصاد العالمي ولم تضع أوزارها بعد فإننا نحاول هنا هذا يطرح تصور مبدئي لأبعاد وآثار هذه الأزمة على الاقتصاد المصري، من حيث وذلك من خلال دراسة أسبابها وتداعياتها العالمية، والسيناريوهات المستقبلية لهذه الأزمة، ومداخل تأثيرها على الاقتصاد الوطني، وكيفية مواجهة هذه الأزمة.

أولاً : حقيقة وأبعاد الأزمة المالية في الاقتصاد العالمي:

تعتبر الأزمة المالية التي يشهدها الاقتصاد العالمي منذ أغسطس ٢٠٠٧ م من أسوأ الأزمات التي يمر بها الاقتصاد العالمي منذ عقد الثلاثينات، بل وتعتبر الأخطر في تاريخ الأزمات المالية، خاصة بعدما ثبت عجز النظام الاقتصادي العالمي عن احتوائها والتخفيف من آثارها بشكل سريع وفعال . وتأتي خطورة هذه الأزمة من كون انطلاقها كان من اقتصاد الولايات المتحدة الذي يشكل قاطرة النمو في الاقتصاد العالمي، فاقصادها هو الأكبر في العالم بحجم يبلغ حوالي ١٤ تريليون دولار، وتشكل التجارة الخارجية لها أكثر من ١٠ ٪ من إجمالي التجارة العالمية. ومن ناحية أخرى تحتل السوق المالية الأمريكية موقع القيادة للأسواق المالية العالمية، لذا فإن أية مخاطر تتعرض لها هذه السوق تنتشر آثارها إلى باقي الأسواق المالية الأخرى بسرعة كبيرة.

١- أسباب الأزمة:

رغم أن الشرارة الأولى لهذه الأزمة بدأت في أغسطس ٢٠٠٨ م إلا أنها بدأت تتكون داخل الاقتصاد الأمريكي منذ عام ٢٠٠٠، حيث انخفضت أسعار الفائدة بشكل كبير لتصل إلى أقل من ١ ٪، كما توافرت أعداد كبيرة من المساكن نتيجة لانفجار فقاعة شركات الانترنت في ذلك الوقت، ثم أخذت قيمة المساكن ترتفع، وارتفعت معها أسهم الشركات العقارية المسجلة بالبورصة بشكل مستمر، سواء في الولايات المتحدة أو في غيرها من دول العالم.

يأتي ذلك مقابل انخفاض الأسهم في القطاعات الاقتصادية الأخرى بما فيها قطاعات التكنولوجيا والاتصالات الحديثة، الأمر الذي أدى إلى إقبال الأمريكيين أفراداً وشركات على شراء المساكن والعقارات بهدف الاستثمار طويل الأجل، وزادت وفقاً لذلك عمليات الإقراض من قبل البنوك، وازداد التوسع والتساهل في منح القروض العقارية للأفراد من ذوي الدخل المنخفضة وغير القادرين على السداد، والمسماة بالقروض "متدنية الجودة"، وذلك دون التحقق من قدرتهم على السداد، أو حتى الاستعلام عن هويتهم الانتمائية في معظم الأحوال.

ومع بداية عام ٢٠٠٦ م وحدث حالة من التشبع التمويلي العقاري ارتفعت أسعار الفائدة لتصل إلى ٢٥.٥%، وأصبح الأفراد المستفيدين من القروض متدنية الجودة غير قادرين على سداد الأقساط المستحقة عليهم، وازداد الأمر سوءاً بانتهاء فترة الفائدة المثبتة المنخفضة للقروض، وازدادت معدلات حجز البنوك على عقارات من لم يستطيعوا السداد، لتصل إلى حوالي ٩٣% وفقد أكثر من ٢ مليون أمريكي ملكيتهم لهذه العقارات وأصبحوا مكبلين بالالتزامات المالية طيلة حياتهم. وقد ساهم في تفاقم المشكلة اتجاه البنوك المقدمة لهذه القروض لتتورق الديون العقارية (تم ذلك من خلال تجميع القروض العقارية المتشابهة في سلة واحدة وإعادة بيعها للمؤسسات والشركات المالية والعقارية الأخرى، لتقوم الأخيرة بتجميع أقساط القروض من المدينين)، وذلك في محاولة للحد من المخاطر المترتبة عليها، وهو ما أدى إلى امتداد آثار الأزمة لعدد كبير من البنوك والشركات في الولايات المتحدة وحول العالم. وبدأت الأزمة تتحرك ككرة الثلج وتنتشر لتشمل معظم الشركات المالية والعقارية، وهنا بدأ الحديث عن أزمة مالية عالمية مصدرها الاقتصاد الأمريكي، ولكنها تتجاوز حدود الولايات المتحدة الأمريكية لتطول آثارها الاقتصاد في معظم دول العالم.

٢- تداعيات الأزمة

لقد أخذت تداعيات هذه الأزمة تتفاقم منذ أغسطس ٢٠٠٧ م بشكل سريع، وتشير الأرقام المتاحة إلى أن الأسوأ في هذه الأزمة كان خلال الربع الأول ونهاية الربع الثالث وبداية الربع الرابع من عام ٢٠٠٨ م، وما زالت الأزمة مستمرة مع وجود اختلاف بين المؤسسات الاقتصادية العالمية بين كون الأسوأ في هذه الأزمة قد مضى أو أن الأسوأ فيها لم يأتي بعد. وتتمثل أهم تداعيات الأزمة على الاقتصاد العالمي فيما يلي:

- تراجع التوقعات بشأن النمو في الاقتصاد العالمي أقلت الأزمة المالية العالمية بظلال من الشك على آفاق النمو الاقتصادي في البلدان النامية في الأمد القصيرة، ومن المرجح أن ينكمش حجم التجارة العالمية للمرة الأولى منذ عام ١٩٨٢. وقد أدى التباطؤ الحاد في الاقتصاد العالمي إلى تراجع أسعار السلع الأولية، منهياً بذلك فترة من الانتعاش التاريخي امتدت لخمس سنوات.
- ووفقاً لتقرير الآفاق الاقتصادية العالمية ٢٠٠٩ الصادر عن البنك الدولي، فإن الاقتصاد العالمي يمر في الوقت الراهن بمرحلة انتقالية بعد فترة طويلة من النمو القوي - الذي قادته البلدان النامية - إلى حالة بالغة من عدم اليقين والغموض من جراء الآثار الشديدة التي ألحقتها الأزمة المالية في البلدان المتقدمة بالأسواق العالمية. ويتوقع التقرير أن ينمو إجمالي الناتج المحلي العالمي بنسبة ٢.٥ في المائة في عام ٢٠٠٨ و ٠.٩ في المائة في عام ٢٠٠٩. ومن المرجح أن يبلغ معدل النمو في البلدان النامية ٤.٥ في المائة في العام القادم مقابل ٧.٩ في المائة في عام ٢٠٠٧، في حين ستشهد البلدان المرتفعة الدخل تحقيق نمو سلبي.
- تعرض العديد من البنوك حول العالم وخاصة في آسيا وأوروبا لخسائر من جراء هذه الأزمة، الأمر الذي أدى إلى انتشار المخاوف بين البنوك من الإقراض، وتراجعت معدلات تقديم الائتمان في العديد من دول العالم، الأمر الذي دفع البنوك المركزية لضخ المزيد من الأموال في أسواق المال لتقليل حدة هذه الأزمة.
- أدت هذه الأزمة إلى إيجاد نوع من عدم الاستقرار والتذبذب في الأسواق المالية العالمية، وإلى وجود حالة من الخوف الشديد في أوساط المستثمرين بشأن مستقبل الاقتصاد والاستثمار،

دفعت بالكثيرين منهم إلى عدم الرغبة في تحمل المخاطر والبحث عن استثمارات آمنة في قطاعات أخرى، بل ودفعت البعض منهم للمطالبة بعلاوات عن المخاطر تفوق ما تقدمه الحكومات، علاوة على ما أحاط بعمليات الاندماج والاستحواذ من شكوك وغموض حيال الصفقات التي تتضمن مبالغ جديدة من أدوات الدين.

- أدت الأزمة إلى شطب عدد من البنوك الكبرى في العالم (حوالي ٢٥ بنك) لأكثر من ٣٠٠ مليار دولار من قيمة أصولها، نتيجة انخفاض قيمة الأوراق المالية المضمونة بقروض عقارية منذ ٢٠٠٧ م، الأمر الذي أدى إلى تراجع السيولة النقدية المتاحة لدى البنوك لإقراضها للمستهلكين، وهناك تقديرات بأن تصل القيمة إلى حوالي ٤٠٠ مليار دولار بنهاية هذا العام.
- وتشير الأرقام إلى أن الأزمة قد امتدت إلى مناطق مختلفة من العالم، ففي دول الاتحاد الأوروبي، وبرغم التوقعات التي سادت بعدم تأثرها بالأزمة إلا أن الواقع الفعلي أثبت مدى خطأ هذه التوقعات، خاصة مع انخفاض وتراجع أسعار العقارات في أوروبا.
- من ناحية أخرى أطلقت العديد من الشركات الأوروبية إشارات تحذيرية من تأثير الأزمة الأمريكية عليها، واتساع تأثير الأزمة ليشمل قطاعات مثل صناعة السيارات والصناعات الدوائية وصناعات البناء.
- أما في الصين والهند فبرغم التفاؤل لدى بعض الشركات المتواجدة في الأسواق الصينية والهندية بأن يكون تأثير الأزمة على الأسواق الصينية ضئيلاً، إلا أن الواقع يؤكد حتمية تأثر الصين بهذه الأزمة بشكل واضح، وذلك لأن الصين تصدر حوالي ٢١% من صادراتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية. على صعيد آخر أثرت هذه الأزمة على الاقتصاد الياباني الذي شهد تراجعاً في النمو الاقتصادي، وعدم استقرار أسواق الأسهم، مما دفع البنك المركزي للإبقاء على معدل الفائدة منخفضاً عند 0,5%، كما تراجعت مبيعات الشركات المصدرة نتيجة لانخفاض الدولار، وانخفض إنتاج المصانع لأدنى مستوياته منذ خمس سنوات بمعدل 1,3% .

ثانياً : آثار الأزمة المالية العالمية على مصر

لم تكن مصر بعيدة عن الأزمة وتفاعلاتها، بحكم اعتمادها على اقتصاد السوق وما ينطوى عليه من تشابكات عالمية. وحاولت تطويق روافدها السلبية وفتح منافذ وآفاق ايجابية للاستفادة من دروسها الاقتصادية. الواقع أن سوق المال المصري، كغيره في كثير من دول العالم، تأثر بالانخفاض الحاصل في البورصات المختلفة، و من جهة ثانية، لم يستبعد بعض الخبراء حدوث تباطؤ في معدل النمو الاقتصادي في مصر، بعد أن شهد ارتفاعاً تدريجياً في السنوات الماضية، تخطى خلال العام المالي ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ حاجز الـ ٧% . وتوقع آخرون حدوث تعثر في تمويل بعض المشروعات أو تراجع في معدل المساعدات والمنح الخارجية. فضلاً عن احتمال انخفاض في أعداد السائحين القادمين إلى مصر، خاصة من بعض الدول الغربية واليابان. بالتالي فمن المرجح أن تتأثر القطاعات الاقتصادية التي تعتمد على السياحة كمصدر للاستثمار والدخل. ناهيك عن بعض الأضرار الطفيفة للأرصدة المصرية (الرسمية) في عدد من البنوك الغربية، التي جرى وضعها بغرض سداد أثمان بعض السلع الاستراتيجية التي يتم استيرادها. منذ بدايات الأزمة حرصت الحكومة المصرية على تأكيد محدودية آثارها السلبية. واهتمت ببث الطمأنينة إلى قلوب المستثمرين وقلوب المواطنين، من خلال توضيح بعض الحقائق الغائبة. وأهمها جديده الخطوات الاقتصادية التي اتخذت في الأعوام الماضية، ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي وأفضت لنتائج جيدة حتى الآن حسب التفسيرات الرسمية والتي سوف يشعر بها الناس بصورة أوضح في المدى المنظور، وامتلاك البنك المركزي لاحتياطي كبير من الدولار، يبلغ نحو ٣٥ مليار دولار، عبارة عن استثمارات موجودة بعملات أجنبية في الخارج، وكذلك امتلاك البنوك المصرية حوالي ١٥ مليار دولار. كما أن احتياطات البنك المركزي بينها جزء من الذهب والباقي بين ٩٧ - ٩٨

٥٠٪ مستثمر في أدوات دين حكومية مضمونة مثل أذون خزانة أمريكية وألمانية وبريطانية ويابانية، فضلا عن سندات أمريكية. كما أن معظم البنوك المصرية تمتلك فوائض في جميع العملات.^١

وقد اكدت الحكومة على ان التعامل مع الازمة الاقتصادية لا بد أن يتم على ثلاث مستويات:-

___ : التعامل المباشر والسريع مع السلبيات التي يمكن ان تحقق نتائج إيجابية وتحد من تأثيرات الازمة.

: رصد المدى المتوسط والطويل الذي عليه ان يتأثر سلبا أو ايجابا

: ضرورة الاستعداد لمرحلة الانطلاق المتوقعة للمرحلة التي تلي الازمة مباشرة والتي ستشهد وجود فوائض تبحث عن مشروعات استثمارية محددة، حيث أنه في تقدير مصر أن مدى استعداد أي دولة أو أي اقتصاد للاستفادة من هذه الفترة يمكنها من زيادة النمو وتحقيق زيادة في الخدمات والعوائد والقدرة على زيادة فرص العمل.

وحددت الحكومة خمسة محاور للتحرك السريع بهدف تعويض النقص (الانخفاض) المتوقع في معدل النمو الناجم عن المعاملات الخارجية من خلال اجراءات تحقق مزيدا من النشاط الاقتصادي الداخلي:

المحور الأول: الاعتماد الاضافي الذي تم تخصيصه -كما سيأتي بيانه- اهمية تحقق سرعة استيعاب هذا الانفاق، واختيار المجالات التي تحرك الاقتصاد بصورة سريعة في مجالات كثيفة العمالة واستهداف المجالات التي لها تأثير واسع في الاقتصاد. مثل البنية التحتية والخدمات الاساسية. والتركيز على الانفاق في المحافظات والتي تصل الي ٨٠٠ مليون جنيه واستعداد الحكومة لضخ المزيد عندما يتم الانتهاء من صرف الاعتمادات الموجهة .

المحور الثاني: أهمية استخدام مصادر التمويل المحلية المتاحة وتوجد على شكل سيولة في القطاع البنكي والبريد على اساس اقتصادي وحث الجهات التمويلية على الاستخدام السريع والمناسب في مشروعات ذات عائد اقتصادي واضح، وأهمية قيام الحكومة بتوفير عرض لمشروعات كبرى ذات جدوي اقتصادية والضمانات اللازمة من جهة الحكومة لمؤسسات التمويل لتشجيعها على هذا التوجه .

المحور الثالث: أهمية تطوير البرنامج الاجتماعي للحكومة بما يتناسب مع تحديات المرحلة المقبلة التي من المتوقع ان تظهر في مجال البطالة.

المحور الرابع: التعجيل بتنفيذ برنامج تنمية التجارة الداخلية خاصة فيما يتعلق بإنشاء مناطق التوزيع والمناطق اللوجستية في المدن والقرى.

لمحور الخامس: هو الاستمرار في استهداف الاستثمارات الخارجية خاصة الاستثمارات العربية من خلال توفير المشروعات ذات الجدوي الواضحة والعائد المتميز في الاقتصاد العيني الذي يحقق جذب الاستثمارات في الوقت الحالي في ضوء ما يشعر به المستثمر من قلق من المشروعات ذات المخاطرة العالية.

١- توقعات آثار الأزمة على الاقتصاد المصري

أكدت الحكومة أن الاقتصاد المصري قوى وقادر على تحمل الأزمات ، ويمكنه التأقلم مع متغيرات كثيرة بفضل البرنامج القوى والطموح الذي نفذته الحكومة على مدى السنوات الثلاث الماضية

والذى استلهم خطوطه العريضة بل وبرامجه التفصيلية من البرنامج الانتخابى للسيد رئيس الجمهورية. وقد أكد الدكتور أحمد نظيف فى بيان الحكومة الذى ألقاه يوم الإثنين 15 ديسمبر ٢٠٠٨ أمام مجلس الشعب حول الأزمة المالية العالمية وأثرها على مصر أن الحكومة لديها حزمة من البرامج للتعامل مع آثار وتداعيات هذه الأزمة على مصر وهذه الحزمة تحتوى على العديد من الإجراءات سواء لزيادة الإنفاق العام أو لجذب وتشجيع الإستثمار أو دعم الصناعة والصادرات ، فضلا عن عدد من الإجراءات المالية والنقدية. وأشار الى أن تباطؤ النمو ووصوله فى بعض الدول إلى الصفر أو ما دون الصفر سيؤدى إلى تأثيرات على الإقتصاد المصرى تتمثل فى الآتى:

- نقص الصادرات إلى الخارج.
 - نقص الإستثمارات الواردة من الخارج.
 - نقص دخل قناة السويس.
 - نقص دخل وإيرادات السياحة.
 - نقص معدلات النمو القطاعية ومن ثم نقص معدل النمو الكلى.
- وذلك بسبب التشابك مع الإقتصاد العالمى حيث أن ٧٥% من الناتج المحلى الاجمالى يتمثل فى التبادل التجارى فحو ٣٢% من صادراتنا تتجه للولايات المتحدة الأمريكية، ٣٢.٥% من الواردات تأتى من أمريكا والاتحاد الاوروبى ، وثلثي الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال العامين الماضيين من أمريكا وأوروبا .
- وتتوقع وزارة التنمية الاقتصادية أن تبلغ صافى الخسائر الناتجة عن الأزمة أكثر من ٤ مليارات دولار خلال العام المالى الحالى ، وأكثر القطاعات تضررا هو قطاع الصناعات التحويلية .

٢- الاجراءات التى اتخذتها الحكومة لمواجهة آثار الأزمة على الإقتصاد المصرى

وتتمثل حزمة البرامج للتعامل مع آثار وتداعيات هذه الأزمة على مصر فيما يلى:-
أولاً: زيادة الإنفاق العام بنحو ١٥ مليار جنيه خلال الستة شهور القادمة فى مجالات الاستثمارات العامة ودعم الأنشطة الاقتصادية ، وسيترتب على ضخ هذه المبالغ تنفيذ مشروعات عاجلة تشغل الكثير من العمالة وتضخ الملايين من الجنيهات كأجور مما يؤدى الى زيادة الاستهلاك وبالتالي زيادة الانتاج ودفع عجلة الإقتصاد المصرى الى الامام.
وتشمل أوجه الإنفاق العام ما يأتى:

- ١- توجيه نحو ١٠.٥ مليار جنيه لزيادة الاستثمارات العامة فى العديد من المجالات والمشروعات :
 - أ - ٧.٢ مليار جنيه لمشروعات مياه الشرب والصرف الصحى .
 - ب - مليار جنيه لمشروعات الطرق والكبارى .
 - ج - ٦٠٠ مليون جنيه لرفع كفاءة خطوط السكك الحديدية وتطوير البنية التحتية لميناء شرق بورسعيد وزيادة الطاقة الاستيعابية لموانى البحر الأحمر.
 - د - ٩٠٠ مليون جنيه لبناء الوحدات الصحية الأساسية وبناء المدارس وتطوير نظام صرف السلع والخدمات ورفع كفاءة أجهزة الإطفاء.
 - هـ - ٨٠٠ مليون جنيه لمشروعات التنمية المحلية بالمحافظات
 - ٢- تخصيص ٢.٨ مليار جنيه لدعم الصناعة والصادرات المصرية موزعة كما يلى
 - أ - ٢.٢ مليار جنيه لدعم الصادرات المصرية وزيادة قدرتها التنافسية .
 - ب - ٦٠٠ مليون جنيه لدعم المناطق الصناعية بالدلتا ودعم البنية الأساسية للتجارة الداخلية.
- ثانياً: إجراء تخفيضات فى التعريفات الجمركية على سلع وسيطة ورأسمالية تقدر تكلفتها بنحو (١.٥) مليار جنيه) مما يساعد المنشآت على المنافسة فى الخارج ويشجع على الاستثمار والتشغيل.

ثالثاً: سيتم تحمل تكلفة ضريبة المبيعات على السلع الرأسمالية بحيث لا يتحملها المستثمر عن أى استثمار ينشأ فى ال ١٢ شهرا القادمة.

رابعاً: سيتم العمل أيضا على تنفيذ استثمارات فى حدود ١٥ مليار جنيه أخرى فى مشروعات بنظام المشاركة العامة الخاصة (حيث سيتم التوقيع قريبا على عدد من المشروعات العامة التى ستقام باستثمارات من القطاع الخاص بقيمة ١٥ مليار جنيه ، منها مشروع بناء ٣٤٥ مدرسة جديدة - ومستشفيات - ومحطات تنقية مياه - ومحطات معالجة الصرف الصحى).

خامساً: نستهدف الاستمرار فى جذب الاستثمارات من الخارج عموما ومن المنطقة العربية خصوصا وبما لا يقل عن ١٠ مليارات دولار سنويا.

سادساً: توفير فرص استثمارية حقيقية فى مشروعات قطاعية ذات جدوى مدروسة ومؤكدة للترويج للاستثمار فيها .

سابعاً: تفعيل دور مكاتب الاستثمار بالمحافظات وتفعيل قدرتها على الترويج للاستثمار وإصدار تراخيص تأسيس الشركات وتطبيق نظام الشباك الواحد.

ثامناً: حل مشاكل الاستثمار وإزالة معوقاته خاصة فى القطاعات كثيفة الاستخدام للعمالة كالصناعة والزراعة والمقاولات وقطاعات الخدمات.

تاسعاً: تفويض مجالس إدارات المناطق الصناعية بالمحافظات فى إصدار الموافقة الصناعية ومنح تراخيص التشغيل والسجل الصناعى فى المحافظات .. مع التأكيد على الآتى :

١- تجديد السجل الصناعى لمدة ٦ أشهر فى نفس اليوم وإصداره لمدة ٥ سنوات فور استكماله.
٢- منح موافقة فى يوم واحد لجميع المشروعات الصناعية الجديدة غير كثيفة الاستخدام للطاقة من هيئة التنمية الصناعية.

عاشراً: تحقيق التوازن والاستقرار فى أسعار الطاقة لأغراض الصناعة ..وفى هذا الإطار سيتم تثبيت أسعار الغاز والكهرباء لجميع المصانع حتى نهاية العام المقبل وجدولة سداد تكاليف توصيل الغاز والكهرباء للمشروعات الجديدة على ٣ سنوات.

حادى عشر: دعم ومساندة القطاعات التصديرية والإنتاجية من خلال :

١- تخفيض ٥٠ ٪ من تكلفة مشاركة الشركات فى كافة الخدمات التى يقدمها مركز تحديث الصناعة من برامج دعم فنى وتدريب ومشاركة فى المعارض وذلك اعتبارا من أول الشهر الجارى.
٢- زيادة نسبة المساندة المالية لجميع القطاعات التصديرية المستفيدة من صندوق تنمية الصادرات بنسبة ٥٠ ٪ وتسرى هذه الزيادة على الصادرات اعتبارا من أول الشهر الجارى..فضلا عن ضمان الصادرات بنسبة ٥٠ ٪ من صندوق دعم مخاطر الصادرات.

ثانى عشر: توفير الاراضى اللازمة لأغراض النشاط الإقتصادى الإنتاجى ومشروعات البنية الأساسية.

ثالث عشر: تخصيص نحو ٥٠٠ ألف فدان للاستثمارات الجديدة فى القطاع الزراعى.

رابع عشر: التنسيق بين الحكومة والبنك المركزى لتشجيع إتاحة الائتمان اللازم لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة لمساعدتها على التوسع والإنتاج وتحقيقا للتنوع فى محافظ الجهاز المصرفى والعمل على استغلال الفائض الكبير فى السيولة (٤٩ ٪ من إجمالى الودائع) فى تمويل مشروعات إنتاجية.

خامس عشر: دفع نشاط التمويل العقارى لتمويل محدودى ومتوسطى الدخل.

سادس عشر: الاستمرار فى تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج إصلاح القطاع المصرفى.

سابع عشر: استصدار حزمة من التشريعات اللازمة لتحفيز النشاط الإقتصادى :

- ١- إصدار التعديل التشريعى اللازم لتشجيع إنشاء مشروعات المشاركة العامة الخاصة (بى بى بى).
- ٢- مشروع قانون بتنظيم الإفلاس والصلح الواقى منه .
- ٣- مشروع قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية.

ثامن عشر : مراجعة القرارات والإجراءات ذات الأثر السلبي على النشاط الاقتصادي - المناطق الحرة لنشاط تكرير البترول.

تاسع عشر: استمرار تنشيط قطاع السياحة والحفاظ على المعدلات المالية للنمو فيه وذلك باتخاذ الإجراءات الآتية :

أ - العمل على الحفاظ على نصيب مصر من الأسواق الكبرى عن طريق تكثيف الحملات الترويجية المشتركة مع الوكالات السياحية الكبرى.

ب - تحفيز الطيران المنخفض التكلفة.

ج - الاستمرار في دعم برنامج الطيران العارض (مرسى علم/طابا/الساحل الشمالي/أسوان).

د - التركيز على أسواق دول أوروبا الشرقية في المرحلة القادمة والدول ذات معدلات النمو المرتفعة مثل الهند والصين.

٣- أهم النتائج المتوقعة لتنفيذ برنامج تنشيط الاقتصاد :

■ الحفاظ على معدلات نمو لا تقل عن ٥% في العامين القادمين حيث أن الحفاظ على معدلات نمو

مرتفعة للاقتصاد سوف يسهم في تحقيق إيرادات سيادية للدولة دون زيادة أي ضرائب أو رسوم.

■ الإنخفاض التدريجي في معدلات التضخم.

■ استمرار النشاط الإستثماري المحلي عند مستويات تضمن عودة التنمية السريعة عند استعادة الاقتصاد العالمي عافيته.

■ تقليل الأثر الإنكماشى في المجتمع المصري وخاصة لدى الطبقات محدودة الدخل.

ثالثا: تأثير الأزمة المالية على الصادرات المصرية

تستوجب هذه الأزمة وضع عدد من الآليات التي تبقى على معدل النمو الاقتصادي ولعل أهم هذه الآليات البحث عن أسواق بديلة وفرص تصديرية جديدة. وان كان يعتقد البعض أن الأزمة لم تؤثر بشكل كبير على حجم الصادرات المصرية لأنها لا تنافس في أسواق الدول الأوروبية حيث يوجد بهذه الأسواق اشتراطات عديدة معقدة كان يصعب تنفيذها ومنها عدم السماح بدخول المنتجات الزراعية إلا بعد انتهاء الموسم وذلك لتصريف المنتجات المحلية، كما كان يتم وضع اشتراطات مجحفة على المنتجات الصناعية والتي كان يواجهها مشكلة أخرى تتمثل في عدم انتظام النقل وارتفاع تكاليفه بالإضافة إلى وجود دول أخرى أكثر قربا للدول الأوروبية كانت تستحوذ على نصيب الأسد في معدلات التصدير.

أولا: أهمية التصدير للاقتصاد المصري

تتضح أهمية التصدير في قدرته على خلق فرص عمل جديدة، وإصلاح العجز في ميزان المدفوعات، وجذب الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي ومن ثم تحقيق معدلات نمو مطردة، كما يتضح من العرض التالي :

١ - خلق فرص عمل جديدة

تجلت قدرة القطاع الخاص المنتج وبخاصة الموجه للتصدير على خلق فرص عمل في الاقتصاد المصري، حيث تزايدت فرص العمل في القطاعات التي شهدت زيادة في صادراتها وزادت كفاءتها الإنتاجية وقدرتها التنافسية كما ارتفعت أجور العمالة فيها مع ارتفاع نوعية وكفاءة العمالة. ويؤكد الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه الصادرات في توفير فرص العمل أن كل مليار دولار من الصادرات يضيف نحو ٢٧٠ ألف فرصة عمل جديدة.

ولذلك فإنه على السياسة الاقتصادية أن تجعل قطاع التصدير المستوعب الأساسي للعمالة في الاقتصاد المصري

٢ - إصلاح العجز في ميزان المدفوعات

تلعب الصادرات دوراً مباشراً في معالجة الخلل في الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات باعتبارها أحد الموارد الرئيسية للنقد الأجنبي مما يؤثر بصورة مباشرة علي التوازن المالي والاستقرار النقدي للعملة المحلية وأسعار الصرف.

يتضح من تجارب الدول الناجحة في التصدير أهمية دور الاستثمار كمحرك أساسي لنجاح عملية التصدير، حيث ترجع أهمية الاستثمارات المحلية والأجنبية إلي أن هناك علاقة تبادلية بينها وبين التصدير. فالاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة في الإدارة بالإضافة إلي الارتباط بالأسواق العالمية ، كما أن وجود قطاع تصديري قوي يعمل علي جذب مزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجم في شكل زيادة في الصادرات الخدمية والسلعية وتقوم بدورها في جذب استثمارات جديدة. وقد استطاعت بعض الصناعات مثل الحاصلات الزراعية والغزل والمنسوجات والمفروشات والملابس الجاهزة ومواد التشييد والبناء والحديد والصلب والصناعات الكيماوية والدوائية والمستلزمات الطبية أن تجذب قدرأ جيداً من الاستثمارات.

٤ - تحقيق معدلات نمو مطردة

ان العلاقة بين التوجه التصديري للسياسة الاقتصادية وجذب استثمارات محلية وأجنبية جديدة لا تتحقق إلا بعد فترة زمنية طويلة يتأكد المستثمر الأجنبي أو المحلي خلالها من استمرار التوجه التصديري من سنة بعد الأخرى. وعندما تستقر قناعة المستثمر بأن السياسة الاقتصادية توجت بلا رجعة للتصدير، وقتها فقط سوف تؤتي السياسة الاقتصادية التصديرية ثمارها في دعم التصدير وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية ويكون هذا بمثابة خلق حلقة مفرغة حميدة بين الاستثمارات والصادرات تأتي بالمزيد من الصادرات مما يقوي من التوجه التصديري للسياسة الاقتصادية. ولتحقيق هذه الأهداف التصديرية الطموحة يجب علينا إعادة النظر في السياسات المتبعة وإعداد منظومة جيدة لتنمية هذا القطاع للوصول إلى معدل زيادة سنوية لا يقل عن ٢٠% من إجمالي الصادرات السلعية عن طريق العمل على حل المشكلات التي تعوق نمو صادراتنا ورسم سياسات تنسيقية واضحة ومتكاملة بين مختلف الكيانات المؤسسية التي تؤثر على التصدير في مصر.

ثانياً: الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لدعم الصادرات في ظل الأزمة المالية :-

- اتخذت الحكومة العديد من الإجراءات لدعم الصادرات في ظل الأزمة المالية تتمثل في :-
- تقديم دعم قيمته سبعة مليارات جنيه مصري (١.٢٦ مليار دولار) للصناعات والمصدرين الذين يواجهون تباطؤاً حاداً مقارنة مع العام الماضي الذي شهد نمو الصادرات نحو ٣٠ في المئة) والبرنامج جزء من حزمة تحفيز قيمتها ١٥ مليار جنيه .
 - مساعدة الشركات في تكاليف التخزين والتوزيع
 - زيادة الانفاق لتطوير المناطق الصناعية.
 - وفي إطار الحزمة تعزز مصر المزايا الضريبية لبعض المصدرين بنسبة ٥٠ في المئة من مستواها السابق وتعفي بعض الشركات من ضريبة المبيعات وتخفف الرسوم الجمركية
 - سيتم تثبيت الحكومة أسعار الغاز الطبيعي والكهرباء لمدة عام للمصانع وهو ما سيتكلف نحو ٣٠٠ مليون جنيه.

وأهم التحديات التي تواجهها الصادرات المصرية هي:

عدم وجود قدرة إنتاجية للصناعة المصرية بما يؤهلها للمنافسة مع دول مثل الهند وتركيا وقصور قواعد البيانات الخاصة بالصناعة المصرية بالإضافة إلى نقص الوعي بهذا النظام بين المصدرين المصريين وتكثيف جهودهم علي تصدير ما ينتج محليا دون النظر إلى احتياجات المستهلك الأمريكي والفرص البديلة المتاحة أمامه وهو ما يعني عدم وجود دراسات وافية للأسواق الخارجية. ومن بين المخاوف ارتفاع أسعار المواد الخام للصناعة المصرية واحتمال حدوث ركود عالمي وانخفاض الطلب الأمريكي علي السلع المستوردة وكل هذا يعني زيادة التحديات التي يواجهها المصدرون بالإضافة إلي انه مع انخفاض قيمة الدولار أمام اليورو قد يصبح التصدير إلي أوروبا أكثر تنافسية وهو يستدعي مزيد من التطوير في جودة المنتج المصري ووضع استراتيجية جديدة للبحث عن سبل التواجد في هذه الأسواق والاستمرارية فيها والتأقلم عليها وهو ما يستوجب ضرورة عمل بحوث ميدانية للوقوف على أنماط الاستهلاك والأذواق المختلفة.

ثالثا: سياسات التخفيف من حدة هذه الأزمة على الصادرات المصرية

وللتخفيف من حدة هذه الأزمة يجب البحث عن أسواق بديلة وفرص تصديرية جديدة منها:-

١. التوجه إلى السوق الأفريقي، ان السوق الأفريقي هو البديل الأفضل لتفادي آثار تلك الأزمة التي قد تستمر آثارها إلى سنوات قادمة. وهذا يلزم ضرورة تذليل العقبات أمام المصدرين لاسيما وان عدد سكان أفريقيا يبلغ حوالي ٨٦٠ مليون نسمة وهي قاعدة استهلاكية كبيرة حيث يبلغ حجم وارداتها حوالي ٢٠٠ مليار دولار. وبالتالي فهي تمثل بديلا جيدا للصادرات المصرية التي تواجه ركودا واضحا خلال الفترة الحالية، حيث تشير الأرقام إلي أن إجمالي الصادرات المصرية إلي أفريقيا لا يتعدى المليار ويرجع الانخفاض النسبي للوجود المصري في الأسواق الأفريقية إلي ارتفاع تكلفة التجارة مع هذه الدول لصعوبة الشحن والتخزين وارتفاع المخاطر التجارية وغير التجارية في بعض هذه الأسواق بالإضافة إلي وجود قنوات تسويقية وتمويلية أوروبية مستقرة في معظم هذه الدول مما يزيد من صعوبة المنافسة فيها .

٢. تعظيم الاستفادة من النظام المعمم الأمريكي للأفضليات التجارية والمعروف باسم GSP وهو نظام تطوعي أي ممنوح من الدول المتقدمة للدول النامية دون أي التزام قانوني وهو نظام غير تبادلي لا مجال فيه للمفاوضات تقدم فيه الدول النامية طلبات لإضافة بعض السلع لكن من حق الدول المتقدمة رفضها بل وسحب التفضيلات التي تمنحها لبعض الدول عند بلوغها مرحلة من النضج والتقدم الاقتصادي. وتزداد أهمية هذا النظام بالنسبة للدول النامية ومصر خاصة في الفترة المقبلة في ضوء احتمال حدوث ركود عالمي ولا شك في أن الأزمة المالية العالمية هناك فانزوين وخاسرين ومصر لديها فرصة للفوز بزيادة صادراتها للولايات المتحدة من خلال هذا النظام خاصة اذا علمنا أن نسبة الصادرات المصرية في إطار هذا النظام كانت بين ٢.٥% إلي ٣% فقط من إجمالي الصادرات المصرية إلي الولايات المتحدة خلال الفترة من ٢٠٠٣ - ٢٠٠٧. أن الأزمة المالية العالمية ستدفع المستوردين الامريكيين للبحث عن مصادر تنطبق عليها ميزة الإعفاء الجمركي لأن المستهلك الأمريكي في وضع حرج الآن ويبحث عن الأرخص ولكن المهم أيضا جودة السلعة وهو ما يزيد من الضغوط التنافسية.

٣. تطوير البنية الأساسية للصناعة المصرية والبحث عن أصحاب الخبرة والكفاءة لدعم الصناعة والاهتمام ببرامج مثل برنامج تحديث الصناعة ودراسة الأسواق جيداً، بالإضافة الي الترويج للصادرات المصرية وتطوير الاتفاقيات التجارية بين مصر ودول العالم. وضرورة تذليل العقبات امام المصدرين.

٤. رعاية وتنظيم أنشطة تمويل وتنمية المشروعات الصغيرة ومساندتها.. لأنها ستكون قاطرة الاقتصاد المصري الجديدة الجاذبة للاستثمارات والمشروعات الكبيرة سواء كانت عربية أو أجنبية.. فمن الأفضل كثيراً على صاحب الشركة أو المشروع الكبير أن يجد كل ما يحتاجه من منتجات تكميلية ومغذية لمنتجاته الأصلية في البلد نفسه الذي أقام فيه مشروعه، فهو أفضل من استيرادها من الخارج ودفع المزيد من التكاليف. خاصة وأن جميع الشركات والمصانع الكبرى تلجأ للمنشآت الصغيرة لتصنيع بعض قطع الغيار التي تدخل في ٦٠% من الصناعات الكبيرة. ويمكن أن تكون أنشطة هذا القطاع بحصان الرهان الرابع للاقتصاد المصري، ولذلك فإنه يجب الإسراع إصدار القواعد المحاسبية الخاصة بهذه المشروعات، ومنحها المزيد من التسهيلات والإعفاءات والحوافز. خاصة أن ٤٠% من هذه المشروعات غير مسجلة ولا تملك سجلات أو مستندات.

إعداد : حسين عبد المنطلب
إشراف : عزيزة الخياط – المدير العام

المصادر:

- تقرير أداء التجارة الخارجية (تقرير نصف سنوي)، العدد ٣ المجلد ١، مايو ٢٠٠٨، ص ص ٢٤-٣١
- محمد أبو الفضل، الإجراءات المصرية لمواجهة الأزمة المالية العالمية، مجلة تقرير القاهرة ، العدد العشرون ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ٢٦ اكتوبر ٢٠٠٨.

<http://www.mfti.gov.eg/programs/export.htm>

<http://www.ndp.org.eg/ar/News/ViewNewsDetails.aspx?NewsID=45013>

<http://www.idbe-egypt.com/doc/financiacrisisandegypt.doc>

<http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2008/10/26/CAIR0.HTM>

التسويق والمبيعات

.	▪	▪
:	○	.
.	○	▪
-)		
- -		
(- -	.	
.	▪	
.	▪	▪
.	▪	▪
.	▪	
%		
.		

:
<http://www.kenanaonline.com/page/4>

:

▪

الفرق بين القائد والمدير

معلومة تهكم :

صندوق (أنفرايميد)

القائد

والقيادة

المدير

المدير

%

() .

() .
